



تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية

حول

كفاءة وفعالية إدارة المختبرات في المستشفيات الحكومية

الإدارة العامة للرقابة على الأداء

أيار / 2024

رقابة وتدقيق من أجل البناء والتنمية وتعزيز الحكم الرشيد

ديوان الرقابة يُصدر تقريراً حول فعالية الإجراءات المتبعة في كفاءة وفعالية إدارة المختبرات في المستشفيات الحكومية

- ما بين حجم العمل الكبير ومحدودية الموارد -

انطلاقاً من حرص الديوان على التدقيق على المواضيع التي تحدث فارقاً في حياة المواطن، خاصة في ظل زيادة حجم العمل الناتج عن العدد الكبير لمراجعي أقسام المستشفيات كافة، وحاجتهم الماسة إلى توفير فحوصات طبية دقيقة في الوقت المناسب، قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بإجراء رقابة أداء حول كفاءة وفعالية إدارة المختبرات في المستشفيات الحكومية عن العام 2022.

وقد توصل الديوان الى عدد من الملاحظات، من أبرزها:

عدم كفاية الإجراءات التي تنظم العمل

توصل الديوان إلى أن عدم كفاية إجراءات تنظيم العمل، مثل الخطط السنوية وعدم توفير قوائم موحدة للفحوصات الأساسية وفق ما يتوفر في كل مستشفى من موارد بشرية ومادية، انعكس سلباً على الخدمة المقدمة للمواطن، خاصة أنه بالإمكان استغلال الأجهزة المتوفرة إذا تم تعريف كافة الفحوصات الممكنة عليها، وفي حال تم تنظيم المناوبات على العاملين باختلاف مسمياتهم الوظيفية.

المواد الأساسية لا تتوفر باستمرار

توفر المواد اللازمة لتشغيل الأجهزة يتم بطريقة متقطعة غير منظمة، حيث إن نقص المواد لا يقتصر على الأجهزة التي يتم توفير موادها من المستودعات المركزية، وإنما المشكلة قائمة حتى مع الأجهزة التي يتم توفير المواد اللازمة لتشغيلها من قبل الموردين الخارجيين.

تفاوت في توزيع الموارد البشرية المتاحة بما يتناسب مع الاحتياج الفعلي لكل مختبر

تبين أن 7 مستشفيات من أصل 16 مستشفى يوجد فيها زيادة في الكوادر، بينما تعاني 8 مستشفيات من أصل 16 مستشفى من نقص في الكوادر، والمختبر الأكثر حاجة من بين كافة المختبرات في كل المستشفيات هو مستشفى ثابت ثابت في طولكرم، حيث إن الكوادر الموجودة أقل من المطلوبة بنسبة 40%، يليها كل من مختبر مستشفى جنين ومجمع فلسطين الطبي، وهما بحاجة إلى 25% من عدد الكادر المطلوب لتغطية احتياجاتها.

الظروف البيئية لعمل المختبرات بحاجة للتحسين

تبين أن الظروف البيئية في المختبرات غير مناسبة، فالمساحات غير كافية سواء لسهولة حركة الموظفين أو لتخزين المواد والمستلزمات الطبية، كذلك فإن البيئة الصحية من حيث منع الرطوبة وتوفير معدات مكتبية ملائمة بحاجة إلى تحسين، بالإضافة إلى عدم توفر مصادر كهرباء تضمن ديمومة الخدمة.

أما بالنسبة لإجراءات السلامة العامة، فجزء منها غير متوفر أو لا يتم استخدامه للغرض المخصص له، كما أن مخرج الطوارئ يتم استعماله كمخزن.

لا يتم توثيق كافة الأعمال المتعلقة بالأجهزة الموجودة بالمختبر

تبين وجود ضعف في توثيق إجراءات الصيانة للأجهزة الموجودة في المختبرات ورقياً أو إلكترونياً، سواء من حيث عدد مرات وفترات التعطل أو من حيث توثيق القطع التي تتعطل باستمرار، هذا بالإضافة إلى بعض الأجهزة لا تتوفر فيها خاصية النسخ الاحتياطي، وبالتالي تتم عملية التخزين بشكل يدوي وتوثيق بياناتها دفترياً، كما هو في جهاز فحص تخثر الدم في مستشفى الخليل الحكومي.

أوصى التقرير كل من الإدارة العامة للمهن الطبية في وزارة الصحة وأقسام المختبرات في المستشفيات الحكومية، بأهمية تنظيم العمل في المختبرات من خلال اعتماد خطط سنوية واعتماد معايير واضحة لقوائم الفحوصات في كل مستشفى بما يتناسب مع الموارد الموجودة، وأكد التقرير على أهمية توفير المواد الأساسية اللازمة للعمل سواء من المستودعات المركزية أو من خلال الموردين الخارجيين.

كما أوصى التقرير بضرورة استغلال الموارد البشرية المتاحة في المختبرات الحكومية، والعمل على توزيعها بما يتناسب مع الاحتياج الفعلي لكل مختبر، مع التأكيد على توفير بيئة مناسبة من حيث مساحة العمل وتأهيلها بشكل يتلاءم مع طبيعة عمل المختبرات، وتوفير أماكن لتخزين المواد خاصة في ظل خصوصية هذه المواد، وكذلك الحرص على اعتماد أنظمة إلكترونية لتوثيق كافة الفحوصات وأعمال الصيانة على الأجهزة.